



استجابة لدعوة اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي وندوة رؤساء الجامعات المغربية

نص مقال للمشاركة في "مسابقة أفكار":

محور الإشتغال: "الجهوية والحكامة: أي جهوية للغد؟"
موضوع الفكرة: "حكامة المدن دعامة لإدارة الأزمات على ضوء النموذج التنموي
الجديد بالمغرب - أزمة كوفيد19 نموذجاً-"

من إنجاز: حنان الكريمي *Hanane EL KARIMI*

(طالبة جامعية بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والإقتصادية والإجتماعية بالمحمدية)

مدخل عام:

يكتسي موضوع إدارة الأزمات والمخاطر¹ في ارتباطه بحكامه المدن أهمية بالغة في وقتنا الراهن، حيث أن الحكامة هنا هي آلية لتحقيق التنمية الحضرية²، وإذ لا يمكن الحديث عن تدبير ملف الأزمات والمخاطر بما يضمن مدناً آمنة ومستقرة إلا من خلال دراسات آنية ومستقبلية قوامها التخطيط الحضري³، فإن الأمر يقتضي استيعاب حجم التداخل والتجاذب وعلاقة التأثير والتأثر بين مختلف مكونات المجال ووضع مخططات استراتيجية تستجيب لمبادئ الحكامة قصد التدبير الجيد والعقلاني للشأن الحضري.

فتنمية المدن تشكل اليوم تحدياً كبيراً يواجه المجتمع الدولي، وهو ما أقرته قمة المدن التي عقدتها منظمة الأمم المتحدة منذ سنة 1996 بإسطنبول، وفي هذا الشأن جاء صندوق الأمم المتحدة للسكان بتوقعاته مقرأً بأن سنة 2030 ستعرف ارتفاعاً في عدد الأفراد الذين يعيشون في أوساط حضرية في العالم إلى ما يقارب 5 مليار فرد من أصل 3.3 مليار. وهو ما حتم على الدول إيلاء الأهمية لتدبير كل الملفات التي تخدم حقل التنمية الحضرية، خصوصاً أن الواقع وما تعرفه المجتمعات اليوم من أزمات ومخاطر، هو ما يجعل الحاجة ماسة أكثر من ذي قبل للتوجه الإستراتيجي المرتكز على الحكامة.

فالمتتبع للأحداث على مدار القرن الحادي والعشرين، سيجد مثلاً على مستوى الأوبئة سلسلة تطورات شملت عدة محطات: متلازمة الإلتهاب التنفسي الحاد والوخيم، متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، إيبولا، إنفلوانزا الطيور، إنفلوانزا الخنازير، ووباء كورونا أو كوفيد-19، وهو الأمر الذي

¹ إدارة الأزمات تعني إدارة الأزمة ذاتها للتحكم في ضغطها ومساراتها، وفق أساليب علمية تقوم على البحث والحصول على المعلومات واستخدامها كأساس للقرار المناسب، فهي إدارة تقوم على التخطيط والتنظيم والرقابة، وعلى سياسة استباقية تتباعد عن الإرتجالية والعشوائية في اتخاذ القرار.

² التنمية الحضرية هي مجموع العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير الخدمات الأساسية والبنيات التحتية اللازمة للتخفيف من مشاكلها واختلالاتها المتعددة.

³ يعني اعتماد الدراسات والإجراءات التي تسمح للمتدخلين العموميين بالإلمام بتطور الأوساط العمرانية وتحديد فرضيات التهيئة وكيفية استغلال المجال الحضري، وذلك عبر وثائق التعمير التي تعتبر بمثابة مؤشرات لقياس مستوى التنمية المحلية والتنظيم المجالي. وبشكل عام وحسب ما أورده المفكر الأمريكي للتخطيط توماس شيلينج في كتابه "نظام التخطيط ووضع البرامج"، الصادر عام 1979 فإن التخطيط يعني "عملية تحديد الأهداف المنشودة وتحديد الطرق للوصول إلى هذه الأهداف، وتحديد المراحل لذلك، والأساليب التي يجب أن تتبع لتحقيق هذه الأهداف.. والتخطيط يتطلب تحليل نتائج ما سبق تنفيذه، واتخاذ القرار لما يجب تنفيذه في ضوء دراسة وتقدير المستقبل".

يؤكد باللموس أننا نشهد عصرا موسوما بالأوبئة، مما يستدعي تصميم مجالات تستطيع استيعاب هذا المعطى، بمعنى هيكلية مدن لها من المناعة ما يكفي للقدرة على التعايش مع كل المستجدات والتغيرات.

انطلاقا مما سبق وبتوجيه العدسة نحو المستوى الوطني، فإن المغرب بدوره لم يسلم من تأثير مخلفات هذا العصر، خاصة عندما يرتبط الأمر بمؤشر الكثافة السكانية، إذ عرفت المملكة خلال القرن الماضي نموا ديمغرافيا سريعا بوتيرة متزايدة، ومع تسلسل المعطيات ووصول القرن الحادي والعشرين وبالضبط مع حلول سنة 2014 وصلت نسبة الساكنة الحضرية لـ 60,8%⁴، هذا التمدد للرقعة الحضرية خلف مجموعة من الإختلالات على مستويات عدة، ما استدعي التفكير في أساليب تدبيرية جديدة تستوعب الطفرات المطروحة.

وتماشيا مع ما سبق فقد جاء دستور 2011 بهندسة تؤسس لعلاقة جديدة بين الفرد والدولة، مبنية على قيم الفعالية في التدبير والنجاعة في الأداء لتحقيق جودة الحياة عبر التحكم في مجموعة من الاختلالات والفوارق⁵. وبالنظر الى عدة خطب ملكية يتبين نموذج التوجه التنموي في قلب السياسات العمومية منذ بداية الإستقلال ووضع اللبنة الأولى للامركزية: "[...] لذلك رأينا تأسيس خلية اجتماعية وسياسية تكون مقوما لنظام جديد[...]"⁶، وهو النهج الذي استمرت عليه سياسة البلاد مع التركيز على التنمية الحضرية، حيث أكد العاهل المغربي على ضرورة "[...]وضع المسألة الحضرية في عمق إشكالية التنمية[...]"⁷، وعلى "[...]ضرورة النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالا رحبا للعيش الكريم، وتجسيد القيم

⁴ الإحصاء العام للسكان والسكنى بالمغرب حسب المندوبية السامية للتخطيط سنة 2014.

⁵ الحسين اعبوشي و محمد الغالي: "حكمة المدن في ضوء الهندسة الدستورية الجديدة". منشورات سلسلة المؤتمرات والندوات العدد 48 بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش حول موضوع حكمة المدن ومسألة التنمية العدد 48، سنة 2014.

⁶ مقتطف من خطاب المرحوم الملك محمد الخامس في 8 ماي 1958.

⁷ مقتطف من خطاب 12 دجنبر 2006 بمناسبة الملتقى الوطني الأول للجماعات المحلية (الجماعات الترابية حالياً)

المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن والتمازج الإجتماعي[...]"⁸. ولعل النقاش اليوم وصل إلى استخلاص ضرورة تصميم نموذج تنموي بتوجهات ملكية، يستجيب لتطلعات المواطن ويعمل القطيعة مع ثغرات الماضي، وهي محطة تنضاف الى مسلسل الإصلاح الذي نهجه المغرب بتدرج منذ استقلاله.

استنادا على ما سبق، تتبادر الى الذهن مجموعة من التساؤلات يمكن تركيزها في إشكالية مفادها: كيف يمكن توجيه حكامه المدن نحو سبل الإصلاح لتدبير الأزمات في ضوء النموذج التنموي

بالمغرب؟

لتحليل الموضوع والإجابة على الاشكالية المطروحة يمكن اعتماد تصميم ثنائي، يشمل تأطير ووصف الإشكالية في محور أول، ثم مقارنة الموضوع بنموذج للدراسة واستخلاص بعض الحلول الممكنة في محور ثاني:

المحور الأول: واقع وتحديات التنمية الحضرية في ظل أزمات القرن الواحد والعشرين:

المحور الثاني: حكامه المدن كدعامة للإصلاح في ضوء النموذج التنموي المنشود:

⁸ مقتطف من خطاب العرش المؤرخ في 30 يوليوز 2007.

المحور الأول: واقع وتحديات التنمية الحضرية في ظل أزمات القرن الواحد والعشرين:

تعتبر التنمية الحضرية عملية معقدة ومتداخلة بين التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.. تعتمد على دراسة السكان والإقتصاد واستخدامات الأراضي والنقل والخدمات والمرافق الحيوية ووسائل الإنتاج⁹، فهي تعبر عن تحولات فكرية واجتماعية تعطي لمجتمع معين القدرة على الرفع الدائم لإنتاجه المادي وبالتالي التحسين المستمر لظروف عيش أفراده¹⁰.

فالمجال الحضري بالمغرب يحتل مكانة أساسية لضمان التوازنات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والسوسيو-ثقافية اللازمة، خصوصا إذا ارتبط الأمر بتدبير الأزمات وتوقع المخاطر، حيث يستدعي الأمر توفير رؤية استراتيجية تقوم على الدراسات المستقبلية التي تستهدف الإنسان قبل تشخيص قضاياها، وتدقق في دراسة مجاله الذي يكون فيه فاعلا اجتماعيا فرديا او جماعيا دائم الحراك والتأثير والتأثر.

لقد كانت المدينة ولا تزال، ذات وجهين: من جهة تعتبر مجالا للممكنات، للقاء، للحياة، للثقافة، للإبتكار، للإبداع وللمواطنة. لكن من جهة ثانية، هناك المدينة الأخرى، مدينة الفضائح، الاقصاء، التهميش، الفقر والعنف، إضافة الى ما تفرزه من مشاكل حقيقية تتمثل في التلوث، النقص في عدد المساكن والبنيات التحتية، الاختناق في حركة السير، العطالة، العزلة، التوتر، الجرائم، المخدرات، وانعدام الأمان...¹¹. من هذا المنطلق يمكن بناء تصور عام حول مختلف التحديات التي تعيق النسق التنموي المتكامل بالمدينة المغربية بالمغرب.

⁹ معهد التخطيط القومي المصري: تصنيف وترتيب المدن المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم 14 القاهرة 2001.

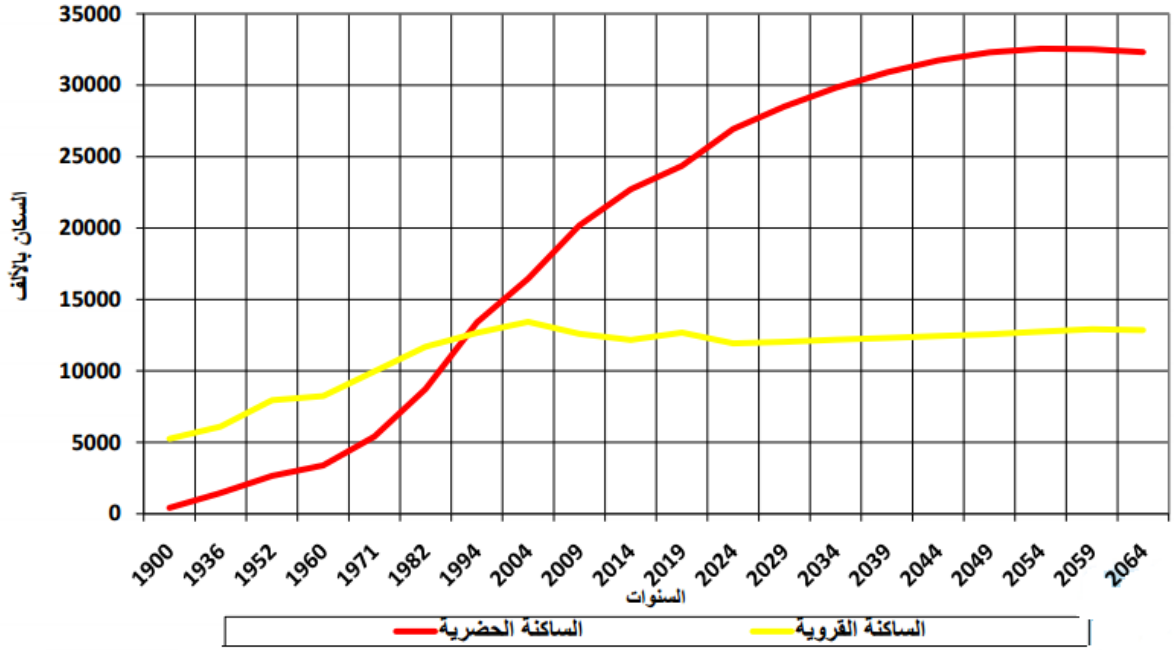
¹⁰ عبد القادر العذري: "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية". مقال نشر بجريدة الإتحاد الاشتراكي، العدد 80-46 بتاريخ 20 شتنبر 2005.

¹¹ - سعيد جفري، "التدبير الترابي بالمغرب: واقع الحال ومطلب التنمية"، فبراير 2009، ص 36-37.

أولاً- تحديات المدينة على المستوى الديمغرافي/الاجتماعي:

يعد الثقل الديمغرافي من أكثر التحديات تأثيراً على رقعة المجال الحضري بالمغرب، حيث أن ازدياد الحاجيات الأساسية للسكان في ظل غياب التدبير المعقلن، يفاقم الإنزلاق نحو الهشاشة مما يؤدي الى تعميق الفجوة والمساس بمجموع الخدمات الأساسية من سكن وتعليم وصحة وتجهيزات أساسية..

آفاق تطور الساكنة الحضرية



المصدر: المديرية العامة للجماعات المحلية، وزارة الداخلية المغربية.

فالتحول الديموغرافي اذن رافقه تزايد كبير في الحاجيات الإقتصادية والإجتماعية، وضغط على الموارد بالإضافة إلى إذكاء الإختلالات المجالية بفعل دينامية السكان وتفاوت الكثافة السكانية على مستوى التراب الوطني، وفي ظل العجز عن تلبية كافة الإحتياجات: نقص في التجهيزات الأساسية كالنقل والتزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء، ارتفاع نسبة مؤشر الفقر 27% تحت عتبة الفقر و 73% في وضعية هشاشة من مجموع الساكنة الحضرية حسب إحصائيات 2007¹²، تكاثر أحياء الصفيح والمساكن الآيلة للسقوط... اتسعت الهوة بين المجالات الغنية والمجالات الفقيرة، فتفاوتت

¹² المندوبية السامية للتخطيط بالمغرب.

حظوظ الإدماج المجتمعي، لتتفشى الأمية ويتدنى المستوى التعليمي للمتعلمين بفعل عوامل عدة، يأتي في مقدمتها التشغيل المبكر للأطفال، وتأثيرات العزلة، وبعد المسافة بين السكن والمؤسسات التعليمية في البوادي. وكذلك الحال في قطاع الصحة الذي تأثر بالنمو الديمغرافي في ظل عدم كفاية الولوج للخدمات الصحية، وبالتالي محدودية النتائج المحققة بالموازاة مع المجهودات المبذولة.

ثانيا- تحديات المدينة على المستوى الإقتصادي:

أما على المستوى الإقتصادي، ففي مجال متسم بالإختلال وسيادة الفوارق نتيجة حركة السكان، ودينامية المدن وتمركز الأنشطة في مناطق على حساب أخرى... فإن الواقع يشهد نوعا من اللاعدالة المجالية في توزيع الثروات والشغل والمداخيل..

وفي مجمل القول، فإن هشاشة الاقتصاد الوطني تكمن في ضعف وتأرجح نموه وفي تأثيره الشديد بالتقلبات المناخية، بسبب ثقل الإعتماد على الفلاحة، مما يضعف تنافسيته، لكن هشاشة هذا القطاع لا ترتبط فقط بخضوعه للمؤثرات المناخية، وإنما أيضا بهيمنة القطاع التقليدي على بنيته، وهو قطاع موجه نحو الاستهلاك الذاتي بالأساس، هذا وتساهم تبعية الإقتصاد الوطني للخارج فيما يخص التزود بمصادر الطاقة في إضعاف قوته التنافسية بسبب التزايد المطرد في أسعارها على مستوى الأسواق العالمية، مما يرفع من كلفة الإنتاج خاصة في القطاع الصناعي.

يحدث ما سبق في وقت تزايد فيه انفتاح البلد على الخارج، مما شكل تحديا قويا يواجه الإقتصاد الوطني، في ظل هشاشة نسيجه المقاولاتي المتميز بهيمنة المقاولات الصغرى والمتوسطة ذات البنيات التقليدية وفي ظل هيمنة كبيرة للقطاع غير المهيكل¹³، هذا الأخير كرسسته اختلالات سوق الشغل التي ساهمت في تفشي البطالة، وهو أمر لم يأتي دفعة واحدة، بل راكمه الوضع الهش الذي عرفه الاقتصاد بالمغرب منذ الثمانينات على إثر تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، حيث انتقل معدل البطالة من 10.7 %

¹³ تقرير الخمسينية حول التنمية البشرية بالمغرب، ص 609.

سنة 1982 إلى 16 % سنة 1994، قبل أن يستقر في حدود 10.5 % خلال الفصل الأول من السنة الجارية¹⁴.

ثالثا- تحديات المدينة على المستوى القانوني/المؤسساتي/السياسي:

بعد رحيل الدولة الكولونيالية الفرنسية عن المغرب خلفت آثارا سلبية على كثير من الأصعدة ناهيك عن سلبية النخب التي كانت تتنازع على الحكم، هذه الأخيرة اهتمت كثيرا بالمجال السياسي أكثر منه بالمجالين الإقتصادي والإجتماعي، وهو ما خلف أزمة اقتصادية ظل حلها بعيد المدى أو مجهول المصير، حيث أن الدولة خرجت من رحم المستعمر وهي منهكة القوى، ما حتم عليها تقوية نفوذها أولا وتعزيز مؤسساتها سياسيا وقانونيا.

ومع مرور الوقت وصولا إلى مفهوم التخطيط الحضري بالمغرب جاءت سياسة التعمير وإعداد التراب لوضع تصورات واستراتيجيات تهدف الى تنظيم المجال وتقنين المنشآت وتأهيل فضائها في افق توسع عمراني متوازن في إطار تنمية شمولية¹⁵، لكن وفي مقام أول نلاحظ أن الترسنة القانونية لازالت مثقلة بقوانين منفصلة (ليس هناك قانون موحد وشامل يجمع شتات قوانين التعمير، يوحد المرجعيات والمبادئ ويوزع الإختصاصات ويحدد المسؤوليات والأهداف المنتظرة... على غرار تجارب كفرنسا وبلجيكا مثلا) ومتقدمة في حضرة حقل يتجدد ويتطور باستمرار، ما يطرح أكثر من علامة استفهام حول فعالية المدينة المغربية ومآلها.

فبالرغم من توفر بعض المجالات على نصوص قانونية خاصة، إلا أنها تتضمن مجموعة من النقائص، إما بفعل تقادمها، كما هو الشأن بالنسبة للملك العمومي او قوانين التعمير والتجزيء، وإما

¹⁴ المندوبية السامية للتخطيط: مذكرة إخبارية حول وضعية الشغل خلال الفصل الأول من السنة الحالية، صادرة يوم الأربعاء 06 ماي 2020.

¹⁵ جامعة القاضي عياض: "حكمة المدن ومسألة التنمية"، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش، العدد 48، ص 199.

لعدم ملائمة مقتضياتها للواقع وإما لعدم كفاية مضامينها كما هو الحال بالنسبة لبعض قواعد التشريع البيئي¹⁶.

هذا ولا يمكن إغفال الإكراهات التي تعترى المستوى المؤسسي أيضاً، وتأتي في مقدمتها مثلاً الفجوة بين مستجدات التقسيم الجهوي الأخير وملاءمة التوزيع المؤسسي (مراكز الإستثمار الجهوي الخاضعة للتقسيم القديم على سبيل المثال لا الحصر).

فالمدينة تعد مركزاً إدارياً يعمل على تقنين مختلف الوظائف الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. يقول ماكس فيبر: "لكي يتحول (أي المجال) إلى مجموعة حضرية بالمعنى الكامل للكلمة لا بد أن يسيطر فيه الطابع الصناعي والتجاري ولو نسبياً على مختلف الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وأن تتوفر فيه الخصائص التالية: أسوار حامية، سوق دائم، محكمة خاصة، قانون خاص، أشكال مناسبة من الجمعيات والشركات، الاستقلال الذاتي ولو بشكل نسبي، إدارة تشرف عليها سلطات عمومية تسيطر بمساهمة المواطنين المنتخبين"¹⁷.

رابعاً- تحديات المدينة على المستوى البيئي:

وعلى المستوى البيئي، يعيش المغرب في الوقت الراهن آثار استغلال غير رشيد للثروات الطبيعية وتدهور بيئي يستفحل سنة بعد أخرى، وهذا الوضع يشمل الماء والتربة والهواء والمنظومات البيئية والمائية. فالموارد المائية من المتوقع أن تعرف انخفاضاً في أفق سنة 2030¹⁸، أمام تزايد التقلبات المناخية والتزايد السكاني وارتفاع الطلب على الماء في ظل الندرة، بالإضافة إلى تفاوتات التوزيع، حيث أن بعض المناطق تتوفر على رصيد مهم من المياه غير مستعمل في الغالب (مناطق الواجهة الأطلسية)

¹⁶ القانون 11-03 مثلا، المتعلق بحماية واستصلاح البيئة الصادر بتطبيقه الظهير الشريف رقم 1-03-59 الصادر في 12 ماي 2003

¹⁷ عبد الرحمان المالكي: "مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة"، ص 33.

¹⁸ جواب رئيس الحكومة المغربي سعد الدين العثماني على سؤال محوري بجلسة الأسئلة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة المنعقدة يوم الإثنين 27 نونبر 2017 بمجلس النواب.

بينما تعيش أخرى وضعية خصاص كبير. ليصبح من التحدي الأكبر للمدينة المغربية على المدى المتوسط متعلقا بتأمين تزويد السكان والفلاحة بالماء، على نحو مستدام.

وفيما يتعلق بالتربة كمورد فيزيائي حيوي للفلاحة والغطاء النباتي، فهي مهددة بالتعرية سواء المائية¹⁹ أو الريحية²⁰، وكذا الملوحة²¹ إلى جانب التهام التمدين لمساحة سنوية تتراوح بين 5000 و8000 هكتار²². فلعل ما يميز المغرب كذلك هو تنوعه البيولوجي والطبيعي، لكن هذه الثروة باتت تعاني من التدهور تحت تأثير الأنشطة البشرية والاستغلال العشوائي، مما يستلزم التركيز على صيانة التوازنات البيئية والمحافظة على التنوع البيولوجي والأنظمة البيئية. في ظل التقلبات المناخية والإحتباس الحراري الذي يهدد حياة الكرة الأرضية بأكملها.

خامسا- خلاصات واستنتاجات:

إن التحديات والإكراهات المطروحة على مستوى المدن في ارتباطها بملف الأزمت والمخاطر، تثقل عجلة التنمية الحضرية وتسبب في تعثرها، خاصة عندما يرتبط الأمر بعوامل خارجية لا تكون في الحسبان، يأتي في مقدمتها مثلا انتشار الأوبئة غير المتوقع، وهنا يمكن توجيه التحليل صوب فيروس كورونا (كوفيد19) المستجد، إذ أنه ورغم الجهود المبذولة والسياسة الإستباقية التي نهجتها المملكة المغربية. إلا أن انتشاره حقق نسبة متقدمة على مستوى أكثر من جهات، تقدمتها بحصة الأسد جهة الدار البيضاء-سطات كما توضح ذلك الخرائط الجغرافية التالية:

¹⁹ حيث تسبب في معدل تدهور يتراوح بين 212 وأكثر من 2000 طن في كل كلم مربع كل سنة، مع معدلات جد مرتفعة في أحواض الشمال والشمال الغربي قد تتعدى 2000 طن.

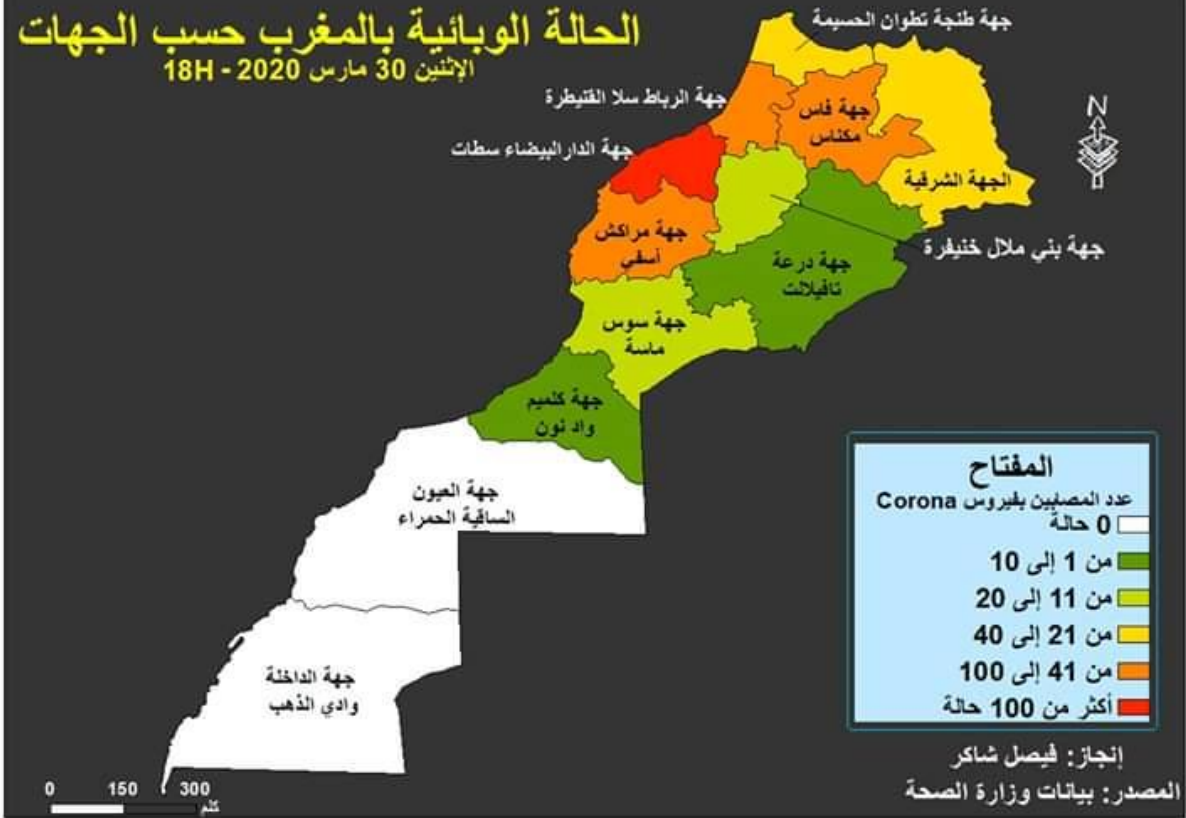
²⁰ حيث تهدد حوالي 280 ألف هكتار على الأقل.

²¹ تطال الملوحة حوالي 500 ألف هكتار.

²² حسب المعطيات التي يقدمها المرصد الوطني للبيئة.

الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الإثنين 30 مارس 2020 - 18H



الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الأحد 05 أبريل 2020 - 18H



الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الأحد 12 أبريل 2020 - 18H



الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الأحد 19 أبريل 2020 - 18H



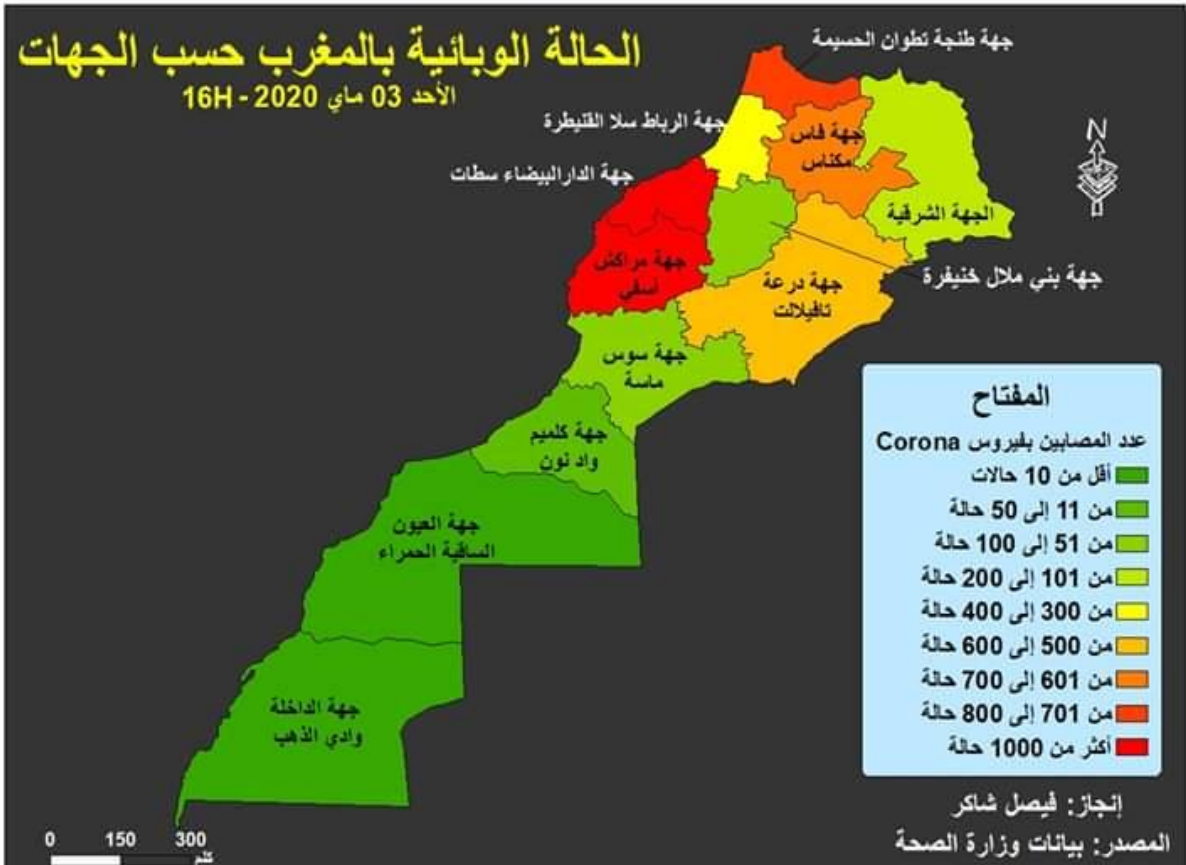
الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الأحد 26 أبريل 2020 - 16H



الحالة الوبائية بالمغرب حسب الجهات

الأحد 03 ماي 2020 - 16H



فصحيح أن أزمة كوفيد19 لم تنل من كبريات المدن المغربية فحسب، وتجاوزها نحو سحق كبريات المدن الدولية، التي ضربت لعقود نموذجاً أمثلاً في سياساتها العمومية وبنياتها التحتية وسبل تأطيرها لمختلف المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية... لكن وبالرغم من ذلك فإن من الضروري تدارك هذا النقص، والعمل على تحويل المخاطر إلى فرص لتحصيل الدروس والعبر، بغية إدارة الأزمات بأساليب أكثر نجاعة، وتزويد المدينة المغربية بآليات وسبل اكتساب المناعة الإستباقية مستقبلاً. فكيف السبيل إلى تجاوز تداعيات الوضعية الراهنة في المجال الحضري، وسن نموذج تنمية قادر على استيعاب المخاطر المقبلة وإدارة الأزمات بحكمة ودقة أكبر؟

المحور الثاني: حكمة المدن كدعامة للإصلاح في ضوء النموذج التنموي المنشود:

لقد أصبح القرن الذي نشهده عصر مدن ولم يعد بعصر دول عظمى كما في القرن العشرين، حيث أضحت المدينة بمثابة أفق استشرافي لا يرتبط بالمستوى المحلي فحسب، وانما يتجاوزه للمستوى الدولي. وفي هذا السياق أصبحت حكمة المدن القائمة على التخطيط الحضري، رافعة أساسية لتحقيق التنمية الحضرية بالمغرب، إذ أنها استراتيجية تسمح بتحقيق التوازن بين مختلف التجهيزات والأنشطة داخل المدينة، وتستبعد الاستعمال العشوائي للأراضي وتضبط التوسعات العمرانية.. فتصبح بذلك معطى أساسي لرسم سياسة تنموية تتناغم وأساليب إدارة الأزمات والتصدي للمخاطر.

وعلى هذا المنوال، وفي ظل التحديات والإكراهات التي يعرفها المجال الحضري المغربي (كحقل للدراسة والذي سبق تشخيص إكراهاته في المحور الأول)، فقد كان لزاما على الدولة إيجاد حلول تتلاءم والخصوصية الوطنية لمواجهة التحديات المطروحة، وهو ما دفع السلطات العمومية مع بداية الألفية الثالثة، لتبني سياسة جديدة للتخطيط الحضري ارتكزت على مفهوم التنمية الجهوية.

وتماشيا مع هذا المسار خلصت الدولة بتوجهات ملكية إلى ضرورة تفعيل نموذج تنموي جديد، يبتغي تجاوز النقائص والإختلالات التي اعترت النموذج التنموي السابق، ويوجه الجهود نحو دعم القطاعات الرافعة للتنمية الشاملة والمندمجة على نحو مستدام. فهذه النتيجة لم تأت من فراغ ولا هي وليدة اللحظة، وإنما ساهمت فيها تراكمات الواقع التي رسمت محدودية على مستوى الفعالية والنجاعة في تدبير الشأن العام على اختلاف مستوياته الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والبيئية.. مما دفع إلى ضرورة إيجاد سياسات عمومية قادرة على التجاوب مع حجم المشاكل المطروحة والإستجابة لتطلعات المواطنين والمواطنات. ومن هذا المنطلق جاءت فكرة هذا المقال لتسليط الضوء على إشكاليات المدينة ومدى قدرتها على استيعاب المخاطر وإدارة الأزمات، مع التأكيد على ضرورة وضع

هذا المعطى في قلب اهتمامات النموذج التنموي المنشود بالمغرب. وقد تم اعتماد وباء كوفيد19 المستجد وما خلفه من أزمات ومخاطر، نموذجاً حياً لتحليل الموضوع والوقوف على بعض المقترحات.

أولاً- مقترحات على المستوى الديمغرافي/الإجتماعي:

لعل المشاكل التي تواجهها الدولة مع انتشار وباء كورونا في الآونة الأخيرة، خاصة بعد فرض حالة الطوارئ الصحية، هي خير مثال يمكن من خلاله تحليل موضوع حكامه المدن على ضوء الأزمات، خاصة عندما يرتبط الأمر بمدن كبرى (الدار البيضاء نموذجاً) التي تستلزم الضبط الشامل، بما في ذلك الأحياء العشوائية والتكتلات ذات الكثافة السكانية العالية.. وهو أمر لم يكن بالهين ما خلف بؤراً فتاكة استدعت اللجوء لقوة القانون الجزية في كثير من الأحيان. فالأمر لا يقتصر البعد الديمغرافي فحسب بل يتجاوزه لتحديات وكرهات أخرى، لا يغير منها مستجد كورونا الكثير عما تم تشخيصه بشكل في المحور السابق، وإنما أفصح عن نتائج سياسات سابقة لم تكن في أهبة تامة لاستقبال كل هذا الثقل الوبائي.

وعلى هذا النحو نستنتج تأثير الإكراهات الإجتماعية، حيث أن اقتران معدل الأمية بارتفاع منسوب الجهل، جعل المواطن عرضة لحصد الأفكار السلبية حول انتشار الفيروس المستجد، وبالتالي التعامل بنوع من اللامبالاة المغيبة لحس المواطنة والمسؤولية اتجاه الذات والغير والوطن. وهو ما يدفع إلى ضرورة التركيز على التنمية البشرية كأساس لبناء المجتمع، ولنا مثال في نموذج دول آسيا، وكيف تعاملت مع الوباء في ظل وعي المواطن بالمخاطر وحجم المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وهو خير دليل على أن الإستثمار في الانسان هو أهم عنصر لتخطي الأزمات، فبناء الوعي وثقافة المواطنة والمسؤولية لا تأت وليدة لحظة ما أو تتمخض فجأة من رحم الأزمات، وإنما هي نتيجة تُبنى على المدى البعيد، حتى تضمنحل مخلفات الجهل والعادات السيئة مع توالي الأجيال ويتم توريث السلوك الحضري الواعي الكفيل بمساعدة الدولة على التأهب لتجاوز الأزمات بدل تكريسها.

من جانب آخر فتعثر المرافق العمومية والبنيات التحتية خاصة تلك المتعلقة بقطاع الصحة في زمن كوفيد19، بالإضافة إلى تفشي الوباء نتيجة انتشار الإقتصاد غير المهيكل، أو الإستغلال غير القانوني للفضاءات والأماكن العمومية كمصادر مدرة للدخل في ظل ارتفاع مؤشرات البطالة والفقر، كلها عوامل تفاقم الأزمة في ظل وباء فتاك لا يميز أسباب الخروج للشارع. وهو ما جعل الدولة تتدخل بسياسة تداركية لدعم هذه الفئة وكذا الفئات التي تعاني من الفقر والهشاشة استنادا على مؤشر الإستفادة من نظام المساعدة الطبية راميد. وبالتالي فالأزمة عرت قد اختلالات عميقة، تستلزم التعامل باهتمام أكبر لتدبير الملف الإجتماعي في النموذج التنموي المنشود، وإعمال القطيعة مع تدابير ما بعد الأزمة واستبدالها بسياسة استباقية واستشرافية لإدارة الأزمات.

فالرهان الإجتماعي هو أحد أهم الرهانات الواجب تحصيلها، في مناخ يسمح بتعزيز المواطنة الحضرية، وتحقيق التوازن السوسيو-مجالى بما يكفل الإنصاف، ويصور المشهد الحضري للمدينة المغربية في حلة قادرة على استيعاب المخاطر وتجاوز الأزمات، بعيدا عن العشوائية والاختلالات التي من شأنها تكريس الفوارق وعرقلة سير التنمية.

وعليه فإن من اللازم تسخير الجهود في النموذج التنموي الجديد، لإيجاد سبل إصلاح أكثر لدعم القطاعات الحيوية التي تشكل ركيزة أساسية لمواجهة المخاطر، فالعيش الكريم لا يمكن أن يتحقق بمحيد عن المدينة الآمنة والمستقرة، وهو ما يضمنه توفر الصحة الجيدة، التعليم الفعال، والمقاربة الأمنية الناجعة والعادلة. وبالتالي فإدارة الأزمات تستلزم توفير هذه الأسس وفق نهج مستدام، يجعل الدولة في تأهب لتغيرات العصور وفق ما يحفظ كرامة مواطنيها وسلامة نظامها العام.

ثانيا- مقترحات على المستوى الإقتصادي:

اثناء الحديث عن المدينة، نكون أمام مجموعة من الوظائف اللصيقة بهذا المفهوم، تصطف في مقدمتها الوظيفة الإقتصادية، وكما يقول ماكس فيبر: " لا يمكننا الحديث عن المدينة بالمعنى

الإقتصادي، إلا في المكان الذي يستطيع فيه السكان المقيمون تلبية الجزء الهام من حاجياتهم اليومية، من السوق المحلي، وذلك من خلال المنتوجات التي يصنعها السكان المحليون او سكان الضواحي المباشرة، او المنتوجات التي اقتنوها ليعيدوا بيعها في السوق"23. وهو ما نستخلص معه أهمية الأنشطة الاقتصادية ودورها في النهوض بوضعية المجال واحتياجات أفرادها، وفي هذا السياق لم يسلم المغرب كغيره من الدول من تبعات كوفيد19 على النشاط الاقتصادي، وهو ما سيؤدي لا محالة لأزمة اقتصادية خانقة، خاصة بعد تركيز الجهود على سبل حل الأزمة بأقل الخسائر البشرية على حساب الإستثمار ودعم الأنشطة الاقتصادية خصوصا منها الخارجية، وهو طبعا ما يحسب للمغرب.

من هذا المنطلق فإن استراتيجية الدولة يجب أن تؤسس رؤية لتثمين المنتج المحلي والتركيز على الإقتصاد المحلي كدعامة لتجاوز الأزمات، خاصة في الظرفية الحالية التي تستدعي تعزيز الإقتصاد الداخلي والبحث في سبل تحقيق الإكتفاء الذاتي للإستهلاك. هذا إلى جانب تثمين الخصوصية الجهوية لدعم الإستثمار، من أجل توزيع الأنشطة وتجاوز اللاتوازن تحقيقا لمبدأ العدالة المجالية، ما من شأنه أيضا أن يخفف الضغط على المراكز أثناء الأزمات، وبالتالي القدرة على تقنين سبل التعاطي معها وإضعاف تبعاتها.

ثالثا- مقترحات على المستوى القانوني/المؤسساتي/السياسي:

أما على المستويات القانونية والمؤسساتية والسياسية، فإننا نجد الفراغ القانوني مكبلا للتنمية (غياب نصوص شاملة أحيانا أو تقادم النصوص أحيانا أخرى...) في مجموعة من الحقول التي تهم حكاما المدن، سواء تعلق الأمر بمجال التعمير، تدبير القطاع البيئي، مسألة الإستثمار... هذا إلى جانب عدة مظاهر تحد من فعالية المؤسسات، سواء تعلق الأمر بالفاعلين (تعدد الفاعلين وتداخل المهام

²³ الدكتور عبد الرحمان المالكي، " مدرسة شيكاغو ونشأة السوسولوجيا التحضر والهجرة"، ص 31.

وغياب التنسيق..) أو أساليب التدبير التي مازالت مثقلة بتبعات التدبير الكلاسيكي والبروقراطي.. فما كانت أزمة كورونا إلا منبها للتأكيد على أهمية الإستثمار في التكنولوجيات الحديثة ورقمنة الإدارة، وتعزيز الترسانة القانونية لتلائم هذا التطور وتدقق في أدوار الفاعلين.

فالمشاكل الحضرية المطروحة اليوم، لا يمكن معها إدارة الأزمات وتخطي المخاطر إلا من خلال ترسانة تشريعية قوية تواكب المستجدات وتكفل الحقوق والحريات دون المساس بمصفوفة الواجبات، وهياكل مؤسساتية تستجيب لتطلعات التدبير العمومي المعاصر والمعقلن، ونظام سياسي قوامه المواطنة والفعالية والنجاعة في أداء المهام خدمة للصالح العام. دون إغفال دور التعاون بين كل الأطراف والفاعلين من سلطات محلية ومؤسسات عمومية وقطاع خاص ومجتمع مدني، من أجل إنتاج مدن ذات وظائف هادفة نحو تطوير الاقتصاد والمجتمع. الشيء الذي يتطلب اليوم تصورا تنمويا شاملا من أجل الظفر بكل رهاناتها.

رابعا- مقترحات على المستوى البيئي:

أما على المستوى البيئي فإننا نجد المدن مثقلة بهشاشة بيئية كبيرة، تعززها محدودية الموارد المائية وعدم التوازن في توزيعها، في ظل السلوك العدواني للمواطن اتجاه البيئة، وكلها عوامل تزيد من وطأة التهديد الذي يعيشه العالم جراء التقلبات المناخية والإحتباس الحراري والأساليب الصناعية المسيئة للبيئة... وهو الأمر الذي يستدعي تشجيع السياسات الصديقة للبيئة، والإستمرار في تعزيز وتطوير سياسة الطاقات المتجددة والمخططات المدرة للدخل والمنصبة في خدمة التنمية الحضرية بما يضمن الحفاظ على التوازنات الطبيعية والإستهلاك المتوازن للثروات (المخطط الأخضر على سبيل المثال لا الحصر)، وهو ما يؤثر أيضا على جودة الزراعة بما يضمن التغذية الصحية وما لها من تأثير على الجهاز المناعي.

وختاما فإن النموذج التنموي الجديد من شأنه تفعيل القطيعة مع بعض السياسات السابقة التي تكون قد سجلت فشلا جعلها تكتفي بتشكيل نموذج لاستثمار الدروس واستخلاص العبر، كما أن بإمكانه تكريس سياسة التراكم المبني على الإصلاح، للإستمرار في تنزيل مجموعة من السياسات التي قد يعترضها الخلل في بعض الجوانب، لكنها أثبتت لا محالة فعاليتها في جوانب أخرى، وكل يلزم هو مزيد من الجهد لأجل تعزيز سبل الإصلاح وتحقيق نتائج أفضل. وكمثال على ذلك يمكن التذكير بتجربة "المدن الجديدة"²⁴ كنموذج لهذه السياسات التي تستلزم الإصلاح، لما لذلك من تأثير على مختلف التحديات والمشاكل التي تعرفها المدن الكبرى بالمغرب، خصوصا عندما يرتبط الأمر بالواقع المعيش اليومي والموسوم بتأثيرات أزمة كورونا أو كوفيد19، فالمتتبع لهذا المستجد رغم ندرة المعلومات والمعطيات، سيجد أن سياسة المدن الجديدة بالرغم من أنها لم تحقق المأمول منها، ولم تصل بشكل كامل إلى المبتغى المرسوم لها، بسبب تخطيها بالعديد من الثغرات والتحديات البنيوية والهيكلية على المستويات السياسي، القانوني، الإجتماعي، الإقتصادي، والبيئية.. في مفارقة غريبة تجعل هذه المدن التي يفترض انها أقطاب حضرية بوظائف عصرية، مجرد كيانات تابعة لجماعات قروية هامشية يطلق عليها عادة مفهوم "الأحياء المنامة"، إلا أن اصلاحها كسياسة وتجاوز الإختلالات التدييرية في إطار النموذج التنموي الجديد، سيؤثر لا محالة على إدارة الأزمات والمخاطر، وبدل تمركز الثقل كله في بؤرة واحدة يستعصي التحكم فيها في ظل الكثافة السكانية والمشاكل الإجتماعية وغياب الوعي... فيمكن تبديد المشاكل الرئيسية وجعل التعاطي معها أسهل، عبر توزيع الساكنة والأنشطة والخدمات وبالتالي تجزئ المشاكل والتحديات لتخفيف الضغط على كبريات المدن، والتحكم أكثر في إدارة الأزمات والمخاطر.

²⁴ انبثقت سياسة المدن الجديدة كفكرة أولى عن الحوار الوطني حول إعداد التراب، ودخلت حيز التنفيذ ضمن البرنامج الحكومي المعلن عنه سنة 2004. في إطار التوجه الجديد للدولة الرامي إلى حل معضلة السكن والمساهمة في القضاء على السكن غير اللائق، وكذلك لتخفيف العبء والضغط على المدن الكبرى بصفة عامة. وبصفة أخص استيعاب النمو الحضري لكبريات المدن وضواحيها، عبر إعداد نسيج حضري متماسك يبني على الاندماج والتنوع من الناحية الوظيفية والاجتماعية وعلى الاستعمال الأمثل للمجال. لتشكل سياسة المدن الجديدة بالمغرب جوابا سياسيا عن الإختلال الترابي، الذي نتج عنه الإزدحام والكثافة العالية للسكان في المدن الكبيرة ونقص الخدمات، وزيادة مشاكل البنية الأساسية، وكذلك العجز الكبير في المساكن في المدن الرئيسية..

خاتمة:

لعل مغرب اليوم ليس في حاجة ماسة لحكامة حضرية جيدة، تستحضر فرص التنسيق الواعي بين مختلف فاعلي ومتدخلي هذه الحكامة، ومن ثم ينبغي إرساء مقاربة تشاركية لتجاوز التحديات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تعرفها جل المدن المغربية، والانتقال بها نحو مشروع تنموي برؤية استراتيجية استباقية واستشرافية لإدارة وتديير الأزمات. فقد حان الوقت للانتقال من المدينة السياسية إلى مدينة تنموية مبنية على التخطيط الحضري والحكامة²⁵، حيث أنها لم تعد مجرد مصلحة للدولة، بل يجب أن تصبح مجالاً للمواطن، يفتح له الباب على مصراعيه، للانتاج والتبادل والتنافسية والابتكار والتنوع²⁶.

إن المدن لم تعد كذلك مجالاً للتسيير العشوائي التقليدي، بل أصبحت تأخذ من الفكر المقاولاتي كل الصفات، في إطار بعد تنموي، توقعي، يتوخى دائماً وأبداً المردودية وخلق نموذج جديد للتديير²⁷. كما أن التعمير الحالي، مطالب بالاستجابة للمطالب الاجتماعية والاقتصادية الملحة²⁸، ومطالب أيضاً بتوفير مدن تراعي الجانب الانساني للمواطن وسبل بناء ثقافته ووعيه وسلوكاته، بها كل ما يحتاج من مرافق ووسائل ترفيه له ولأولاده، وليس مدناً إما أن تستفيظ بالراحة والنوم التامين أو بالضجيج وتمركز الضوضاء ومعهما إنتاج مرتع قابل لاستقبال الأزمات والأوبئة دون القدرة على ضبطها...

وبالتالي فإن حكمة المدن القائمة على التخطيط الحضري، هي السياسة الكفيلة بالإستجابة للتطلعات والرهانات الملقاة على عاتق الفاعلين في تديير ملفات المرحلة، وهو الأمر الذي يستلزم تبني توجهات تقوم على "أنسنة فعل التنمية الحضرية" في سياق نموذج تنموي قوامه الرؤية الإستراتيجية لإدارة وتديير الأزمات والمخاطر.

²⁵ علي سدجاري "وحدة المدينة: المفهوم ونقيضه" المجلة المغربية للتدقيق والتنمية العدد 14 يونيو 2002، ص21.

²⁶ علي سدجاري... مرجع سابق، ص21.

²⁷ علي سدجاري... مرجع سابق، ص23.

²⁸ نعيم جسوس "اختلالات السياسة التعميرية بالمغرب، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية" عدد 14 يونيو 2002، ص51.

الفهرس

- 02.....مدخل عام
- 05.....المحور الأول: واقع وتحديات التنمية الحضرية في ظل أزمت القرن الواحد والعشرين
- 06.....أولا- تحديات المدينة على المستوى الديمغرافي/الإجتماعي
- 07.....ثانيا- تحديات المدينة على المستوى الإقتصادي
- 08.....ثالثا- تحديات المدينة على المستوى القانوني/المؤسسي/السياسي
- 09رابعاً- تحديات المدينة على المستوى البيئي
- 10خامساً- خلاصات واستنتاجات
- 15.....المحور الثاني: حكمة المدن كدعامة للإصلاح في ضوء النموذج التنموي المنشود
- 16أولا- مقترحات على المستوى الديمغرافي/الإجتماعي
- 17.....ثانيا- مقترحات على المستوى الإقتصادي
- 18ثالثا- مقترحات على المستوى القانوني/المؤسسي/السياسي
- 19رابعاً- مقترحات على المستوى البيئي
- 20خامساً- خلاصات واستنتاجات
- 21خاتمة
- 22.....الفهرس

